

عقدت لجنة الصناعة والبحث العلمي بجمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً من خلال Video Conference Call Meeting ، برئاسة المهندس / مجد الدين المنزلاوي – عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة ، وذلك مع المهندس/ محمد زكي السويدي – رئيس إتحاد الصناعات المصرية ، وبمشاركة المهندس/ علي عيسى – رئيس الجمعية والأستاذ / عادل للمعي – عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة النقل ، والمهندس / خالد حمزة – رئيس لجنة الإستيراد والجمارك والمهندس / مصطفى النجاري – رئيس لجنة التصدير ، والدكتور فاروق ناصر – رئيس لجنة السياحة والطيران المدني والدكتورة / نيفين عبد الخالق – رئيس لجنة التنمية المستدامة بالجمعية ، وعدد من السادة أعضاء الجمعية من العاملين والمعنيين بقطاع الصناعة والبحث العلمي ، كما شارك في اللقاء الأستاذ / محمد يوسف – المدير التنفيذي للجمعية ، وممثلي الإدارة التنفيذية بها ، وذلك في تمام الساعة الرابعة عصر يوم الإثنين الموافق ٦ إبريل ٢٠٢٠ ، بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول :

” رؤية لجنة الصناعة حول تنفيذ حدة آثار توابع فيروس كورونا على القطاع في ظل القرارات الاقتصادية الاخيرة ”

وقدأ بدأ المهندس / مجد الدين المنزلاوي الإجتماع بكلمة بالترحيب بالمهندس / محمد زكي السويدي

– **رئيس إتحاد الصناعات المصرية** وجميع السادة الحضور مؤكداً على ضرورة عقد لقاء اليوم نظراً للظروف الراهنة وأثرها السلبي على كافة القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي ، موضحاً أنه بعد الإنتهاء من إجتماع اليوم سيتم إعداد ورقة عمل تمثل رأي الجمعية والإتحاد فيما يخص كيفية خروج الصناعة المصرية من الأزمة الراهنة بأقل الخسائر الممكنة مع ضرورة الحفاظ على العمالة كما أشاد بكافة الجهود التي يقوم بها إتحاد الصناعات المصرية مع الحكومة من أجل سير عجلة الإنتاج وإستئناف عمل الصناعة المصرية بكافة أنشطتها وبكامل طاقاتها ، مشيراً إلى جهود الإتحاد فيما يخص تأجيل الضريبة العقارية للمصانع والتي من شأنها إعطاء الامل لرجال الصناعة المصرية ، كما أن تحقق هذا الأمر يؤكد على دعم الدولة لاصحاب المصانع وتشجيعهم على الاستمرار ، كما أكد سيادته على أن مجرد الوصول لمرحلة من مراحل الشمول المالي يعد خطوة جيدة جداً ، ولكنها كانت تحتاج لتمهيد أكبر.

وأكد سيادته على أن هناك توافق كبير بين مطالب إتحاد الصناعات المصرية ولجنة الصناعة بجمعية رجال الأعمال المصريين ، وهو ما قد يعجل من وصول القطاع إلى أفضل النتائج الإيجابية خلال الفترة المقبلة مشيراً إلى أن ٧٠٪ من دخل الدولة يعتمد على الضرائب ، وتوقف عجلة الإنتاج يعني عدم سداد هذه الضرائب وبالتالي انهيار الاقتصاد وهو ما لا نسعى إليه في ظل الظروف الراهنة.

ثم بدأ **المهندس / محمد زكي السويدي – رئيس إتحاد الصناعات المصرية** كلمته معبراً عن كامل ترحيبه للمشاركة في هذا اللقاء الهام مع عدد كبير من ممثلي قطاع الصناعة في مصر من أعضاء الجمعية مشيراً إلى اللقاءات التي أجراها الإتحاد مؤخراً مع السيد الدكتور مهندس / مصطفى مدبولي - رئيس مجلس الوزراء والدكتورة / نيفين جامع – وزيرة التجارة والصناعة ، حيث تم خلالها تأكيد الحكومة المصرية على ضرورة تعاون وتضافر جهود كافة الأطراف معاً (الحكومة – القطاع الخاص – منظمات الأعمال – عمالة القطاع الخاص) وذلك من أجل إستمرار العملية الانتاجية لضمان عدم انهيار الاقتصاد المصري على أن يتم إتباع كافة الإجراءات الإحترازية للحفاظ على صحة وحياة العاملين حيث أن العنصر البشري هو أهم عناصر منظومة الإنتاج.

كما أشار سيادته إلى تأكيد رئيس مجلس الوزراء على كامل إستعداد الحكومة لمساندة ممثلي مجتمع الأعمال من أصحاب الأعمال بالقطاع الخاص لرفع جزء من الأعباء عن كاهلهم، وخاصة أن الدولة ستعطي اولوية كبيرة خلال الفترة القادمة للمنتج المحلي، الأمر الذي يستلزم الحفاظ على بقاء الكيانات الكبرى الممثلة للقطاع الخاص بكافة أنشطتها، كما تم التأكيد على ضرورة تقسيم أولويات المعوقات التي تواجه القطاع جزء يمثل المعوقات التي تحتاج لحلول سريعة وعاجلة، والجزء الآخر يستلزم حلول على المدى الطويل، كما أشار سيادته إلى تأكيد وزيرة التجارة والصناعة على ضرورة التزام القطاع بكافة مسؤولياته تجاه العمالة الخاصة به وعلى رأسها إتباع كافة الإجراءات الإحترازية للحفاظ على صحة وسلامة العاملين والإلتزام الكامل بحقوق العمالة وصرف رواتبهم.

ثم أشار سيادته على أن إتحاد الصناعات المصرية قد أكد في كافة لقاءاته مع الوزراء وممثلي الحكومة المصرية على أهمية وضرورة توفير السيولة الكافية لدى القطاع الخاص خلال الفترة الحالية، ومن هنا تمت المطالبة بتأجيل تقديم الميزانيات نظراً لتوقف عمل مكاتب المراجعة حالياً، وبالتالي عدم القدرة على إتمام عمليات المراجعة للميزانيات، وقد أصبح هذا توجهاً في الكثير من دول العالم نظراً للظروف الطارئة الحالية، كما أن الدكتور/ محمد معيط - وزير المالية قد أبدى استعداده لدراسة هذا الأمر، كما تمت المطالبة من قبل الإتحاد بتسهيل التراخيص والموافقات المتوقفة والتي تعطل سير الأعمال وأكدت وزيرة التجارة والصناعة بالإلتفاف لذلك والعمل على سرعة إيجاد الحلول العملية له في أقرب فرصة ممكنة.

ثم أشار سيادته إلى أن إتحاد الصناعات المصرية قد ساهم في دعم أزمة كورونا من خلال سداد مبلغ ٥ مليون جنيه بالتعاون مع بنك الشفاء المصري لشراء اجهزة ومعدات طبية للمستشفيات، كما تم عمل مبادرة بين الإتحاد وجامعة حلوان لتصنيع الكمادات الطبية، كما قام مجلس إدارة الإتحاد بالإجتماع مع رؤساء الغرف الصناعية بالإتحاد لبحث كافة المعوقات التي تحتاج لتدخل سريع وجاري متابعة ذلك بشكل مستمر من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء لمتابعة سير عجلة الانتاج بالمصانع والتأكيد على عدم وجود أية أمور تعيق ذلك .

وأكد سيادته على أن طبيعة سير عجلة الإنتاج ستتأثر كثيراً حتى فيما بعد إنتهاء أزمة فيروس كورونا، الأمر الذي يؤكد على ضرورة إستئناف سير عجلة الانتاج وعدم توقفها خلال الفترة الحالية، حيث أن توقفها يعني انهيار النظام الاقتصادي المصري، لذا فإن الفترة الحالية تعد هي الوقت الأمثل للعمل على حل أية معوقات تواجه أنشطة الصناعة المختلفة، الأمر الذي يستلزم ضرورة التقدم حالياً بالمعوقات تواجه القطاع والحلول المقترحة لها نظراً لتأكيد الحكومة الكامل بأولوية العمل على حل هذه الأمور بشكل فوري وحاسم، وهنا رحب سيادته بتلقي أية تحديات تواجه السادة أعضاء لجنة الصناعة بجمعية رجال الأعمال المصريين للتواصل مع الجهات المعنية والعمل على سرعة حلها.

ثم أشار سيادته إلى مطلب رجال الصناعة بتأجيل الضريبة العقارية على المصانع إلا أن هناك تشريعات إقتصادية تحول دون ذلك، ولا يمكن إتخاذ هذا القرار إلا بموجب نص قانوني وهو ما يقوم الإتحاد ببحثه حالياً مع السيد رئيس مجلس الوزراء ومجلس النواب، بحيث يصدر ذلك بقرار وزاري من قبل سيادته بتأجيل الضريبة العقارية على المصانع .

وفي نهاية كلمته أشاد سيادته بقرارات البنك المركزي الأخيرة والتي تم إتخاذها بدون أي مطالبة من القطاع الخاص وذلك سواءً بالنسبة لقرار تخفيض سعر الفائدة أو إلغاء الغرامات، إضافة إلى إستجابته لكافة مطالب القطاع الخاص بإستثناء الشركات من قرار حد السحب والإيداع، على أن يتم متابعة تطبيق ذلك من خلال التعليمات الشفوية والكتابية لكافة البنوك.

ثم تم فتح باب المناقشة حول اهم التعليقات من السادة المشاركين باللقاء ، وقد تم تناول النقاط التالية:

- تم التأكيد على أن قرار الدولة الخاص بتطبيق الشمول المالي كان يفضل تأجيله نظراً للفترة الحرجة التي تمر بها مصر والعالم بأكمله والتي تحتاج لتداول السيولة بشكل أكبر .
- تم التأكيد على ان العمل وسير عجلة الإنتاج هو الحل الأمثل لتحسين الأوضاع الإقتصادية في مصر خلال الفترة الحالية وفي ظل تأكيدات الدولة على إعطاء الأولوية للمنتج المحلي بشرط مطابقته لكافة مواصفات الجودة المعتمدة ، كما تم التأكيد على إتاحة اتحاد الصناعات المصرية لبرامج مجانية لتاهيل العمالة والمصانع لرفع كفاءة العمالة والمنتج المحلي .
- تمت الإشارة إلى تضرر المنشآت التي تظهر لديها حالة إصابة بفيروس كورونا الأمر ويتم بناءً على ذلك إصدار قرار من الدولة بالغلق التام لفترة ، مما يتسبب في تكبد المنشأة للكثير من الخسائر الإضافية ،وهنا تم التأكيد على أن هذا الأمر يرجع بالكامل لقرارات وزارة الصحة والتي تتخذه بناءً على اجراءات وقرارات طبية مدروسة ولا يمكن التدخل في هذه الاجراءات بأي شكل من الأشكال خاصة وإنها تهدف لسلامة العاملين والمنشأة ، بل يجب الالتزام بها للحفاظ على السلامة العامة ،وهنا تم الإستشهاد بواقعة الإشتباه بالأصابة التي ظهرت في حالة بحقل بترول خالدة والذي كان سيتخذ قرار بشأن إغلاقه أيضاً بالكامل ،أي أنه أمر يجرى على كافة المنشآت والمواقع على إختلاف أحجامها وأهميتها الإستراتيجية للدولة .
- تمت الإشارة إلى إمكانية الاستفادة من العمالة التي ستضطر للخروج من قطاع السياحة نظراً لتوقفه ، بحيث يمكن تدريبهم للعمل بقطاع الصناعة وبالتالي وجود عدد كبير من العمالة المدربة والمؤهلة التي ستسهم بالتأكيد في النهوض بالقطاع ، وهنا تم التأكيد من قبل رئيس الإتحاد على انه جاري بالفعل الإعداد للتقدم بمقترح من قبل الإتحاد حول آليات استيعاب أكبر عدد من العمالة بقطاع الصناعة المصرية.
- تم التأكيد على ضرورة إعادة النظر في تأجيل الاقساط للأراضي الصناعية ،والغاء الغرامات عليها ،كما أنه تم أخذ قرار بتخفيض الفوائد للأراضي الصناعية الجديدة ولم يتم توضيح الوضع بالنسبة للاراضي القديمة ،وهو ما يوجب إعادة النظر فيه أيضاً.
- تمت الإشارة إلى إستمرار غلق بعض الموانئ الجافة بدءً من الساعة الثالثة عصرًا ،بالإضافة إلى إعاقة بعض بوابات الطرق (الكارتة) واللجان المرورية لبعض عربات نقل البضائع أثناء الحظر بالرغم من قرار إستثناء نقل البضائع من قرار الحظر ،وهنا تم التأكيد على أنه سيتم فقط تمرير وتأكيد التعليمات لهم لتجنب ذلك.
- تمت الإشارة إلى هناك محاربة لصناعة الأسمنت الأبيض المحلية والتي تعمل مصانعها بطاقة ٥٠٪ حالياً إلا أنه جاري وصول شحنات خارجية من الاسمنت الابيض من تركيا الأمر الذي يهدد الصناعة المحلية بشكل كبير ، وهنا تم التأكيد من قبل المهندس محمد زكي السويدي على ضرورة موافاة الإتحاد بمذكرة فورية وسريعة في هذا الشأن نظراً لأهمية هذا الموضوع للحد من الاستيراد وعدم محاربة الصناعة المحلية خلال الفترة الراهنة.
- تمت التأكيد على أنه جاري قبول هيئة الشراء الموحد لكافة الاجهزة والمعدات الطبية التي تتطلبها المرحلة والمنتجة محلياً والمطابقة للمواصفات ،وهنا تمت المطالبة بضرورة الحصول على قائمة بالضوابط

والمواصفات الواجب توافرها من قبل اتحاد الصناعات المصرية وهيئة الشراء الموحد، بحيث تعمم على أعضاء لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية .

- تمت الإشارة إلى أنه قد تم إتخاذ قرار مؤخراً من إحدى الدول الأوروبية برجوع عجلة الانتاج والصناعة وذلك على ثلاثة مراحل ومن المتوقع إتخاذ هذه الخطة كمنهج لأوروبا بأكملها، وعلى رأس هذه الإجراءات الحفاظ على المسافات متر ونصف بين كل الافراد العاملين وبالتالي تم حساب عدد الافراد العاملين بالعنبر الواحد لمعرفة نصيبه من المساحة، وهي إجراءات يمكن الاستعانة بها، وهنا تم التأكيد على أنه تم إتباع عدد من الحلول الإيجابية بالنسبة للمسافات للعمال وقياس درجات الحرارة عن بعد يومياً والاختبارات السريعة لهم، والتي تمت الموافقة عليها من قبل وزارة الصحة لفحص عدد كبير من العمال، وهي طريقة تظهر نتائج عن نسب النظافة وأية أفراد حاملة للفيروس إن وجدت.
- تم التأكيد على أنه تم إتخاذ قراراً من قبل الحكومة بعدم تطبيق حظر التجول على جميع المصانع وجميع الورديات العاملة بها، وذلك بعد التوجيهات بعودة العمل، وهو ما جعل عمل الورديات يسير بشكل منتظم وفي مواعيده المعتادة، ويطبق ذلك بالحصول على تصاريح من قبل الامن الوطني الخاص بالمنطقة التي يتبع المصنع لها ويتم إستخراجه بشكل فوري وبدون أية تعقيدات.
- تم التأكيد على ضرورة الإستعلام بشكل رسمي من قبل الجمعية عن مواعيد رجوع إنتظام العمل بالسجل التجاري والشهر العقاري وكافة الهيئات والمصالح والجهات الإدارية نظراً لتعذر وتعطيل سير العمل وإستكمال الإجراءات لبعض الأعمال.
- تم التأكيد على ان الفترة الحالية تعتبر فرصة ذهبية للنهوض بجودة المنتج المحلي نظراً لإعتماد الدولة بشكل أساسي على المنتج المحلي خلال فترة ما بعد إنتهاء أزمة فيروس كورونا وإيقاف الإستيراد للمنتجات المنافسة، الأمر الذي سيستغرق فترة قد تمتد لسنة على الأقل لرجوع إنتظام الخريطة الصناعية مرة أخرى، وعلى الجانب الآخر فإن الأسواق الخارجية ستستغرق نفس الفترة تقريباً للرجوع وإنتظام عجلة إنتاجها.
- تمت الإشارة إلى صناديق الطوارئ بهيئة التأمينات الإجتماعية وضرورة بحث مدى إمكانية اللجوء إليها لسداد نسبة من أجور العمالة اليومية، فقد قامت الشركات بدفع الكثير لصندوق الطوارئ، وحالياً الوقت مناسب للمطالبة بذلك، وخاصة في ظل الأزمة الراهنة، وهنا تم التأكيد على أن هذا الأمر هو أحد مطالب اللجنة للتخفيف عن الاعباء الخاصة بالقطاع .
- تمت الإشارة إلى بدء نهوض الصناعة في الصين مرة أخرى، وهو ما يثير التخوف من قيامهم بإغراق السوق المصرية بمنتجاتهم، لذا يجب إحكام الرقابة خلال الفترة القادمة للتحكم في هذا الأمر بالشكل المطلوب.
- تمت الإشارة إلى وجود بعض البنود بإتفاقية الجات والتي تسمح بمنع استيراد بعض المنتجات في وقت الازمات، لذا يجب التركيز على تطبيق هذه البنود خلال الفترة المقبلة، خاصة أن تطبيق ذلك سيساعد على إحلال هذه المنتجات بالمنتج المحلي.
- تم التأكيد على ضرورة قيام العاملين بالأنشطة الصناعية المختلفة بتحديد كافة مستلزمات الإنتاج المطلوبة خلال الفترة المقبلة للعمل على تصنيعها محلياً من أجل تقليل حجم الواردات لمستلزمات الإنتاج، كما أن ذلك من شأنه أيضاً الحفاظ على العملة الصعبة وتشغيل المزيد من العمالة المصرية والإعتماد في ذلك على تشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهنا تم التأكيد على إمكانية مطالبة كافة الغرف الصناعية بإتحاد الصناعات المصرية بإعداد القوائم في هذا الشأن.

- إقترح بعض الحضور تأجيل أقساط الأراضي الصناعية المستحقة لمدة عام بدون فوائد وغرامات.
- تم إقترح أن يتم إقرار تخفيض الفوائد المستحقة على الأراضي الصناعية الجديدة الى ٧% تشجيعاً للمشاريع الصناعية الجديدة أسوة بما تم في العام الماضي، لذا نرى فالمقترح هو تطبيق ذلك في ظل الظروف الحالية بأن يتم أيضاً تخفيض نسبة الفوائد على الأراضي الصناعية التي تم التعاقد عليها قبل صدور هذا القرار.
- تم إقترح بعض الخطوات الإضافية لحماية العمالة بالمواقع المختلفة ومنها :
 - تطبيق نظام العزل ومنع الإختلاط والتباعد الإجتماعي داخل مواقع العمل ، مع وجود ٥٠% فقط من العمالة لمدة شهر ثم يتم إستبدالهم بال ٥٠% المتبقية من العمالة خلال الشهر التالي ، ويتم خصم ٢٠-٢٥% من الرواتب مقابل تقديم وجبات صحية متكاملة لتقوية الجهاز المناعي للعاملين.
 - دخول جميع العاملين من بوابة دخول واحدة فقط مع وضع أجهزة التعقيم على تلك البوابة لضمان عدم دخول أي عدوي لموقع العمل .

ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس / مجد الدين المنزلاوي بتوجيه الشكر لكافة السادة الحضور على مشاركتهم الفعالة خلال اللقاء ، مؤكداً على أن توافق كافة المطالب بين اللجنة واتحاد الصناعات المصرية وإعداد ورقة عمل لإرسالها إلى الجهات المعنية سيكون من شأنه الإسراع في سير عجلة الإنتاج والنهوض بالقطاع خلال الفترة المقبلة.